تقرير للكونغرس يكشف تبديد مليارات الدولارات على المسؤولين العراقيين

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «الغارديان» البريطانية ان واشنطن شحنت 12 مليار دولار، مغلفة في اكياس، ووزعتها بدون نظام في العراق، وعمليا راقبت الاموال وهي تتلاشى. وكان الكونغرس الامريكي الذي فتح تحقيقا في اموال العراق وتوزيعها، واستمع الى شهادة الحاكم الامريكي السابق على العراق بول بريمر، قد استمع لشرح وتفصيل بالارقام حول الطريقة التي ضيعت فيها واشنطن 12 مليار دولار.

وقالت الصحيفة ان واشنطن ارسلت بعد عام من غزو العراق في 2003 نحو 281 مليون ورقة نقدية من فئة 100 دولار تزن 363 طناً من نيويورك إلى بغداد لتغطية مصاريف الوزارات العراقية والمقاولين الأمريكيين على ظهر طائرات النقل العملاقة من طراز سي ـ 130.

وقالت ان هذه الاموال جرى تسليمها بمعدل مرة أو مرتين كل شهر وصل حجم أكبر شحنة منها إلى مليارين و401 مليون و600 ألف دولار في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) 2004 قبل ستة أيام من تسليم السيادة إلى العراقيين. وتم الكشف عن هذه التفاصيل في مذكرة أُعدت خصيصاً من أجل اجتماع لجنة تابعة للكونغرس تتولى التدقيق في عمليات إعادة الإعمار في العراق، مشيرة إلى أن رئيس اللجنة هنري واكسمان والذي يعد واحداً من أشد المنتقدين لحرب العراق أبدى استغرابه من إرسال 363 طناً من الأموال النقدية إلى منطقة حرب مشيرا الى ان اي عاقل لا يمكنه القيام بهذه الامور مضيفا ان الارقام خيالية.

وتتحدث المذكرة عن الطريقة العشوائية وغير المنظمة التي تم فيها توزيع الأموال والتي هي عبارة عن اموال عراقية جاءت من مبيعات النفط العراقي والموارد المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء والأصول العراقية المجمدة. وتقول المذكرة ان احد افراد سلطة التحالف المؤقتة وصف الوضع بانه كان مليئا بالاوراق النقدية من فئة 100 دولار، وتم تقديم مبلغ مليوني دولار لأحد المتعهدين، حيث قدمت له في حقيبة تم حفظ مفتاحها في مكان غير آمن، كما وجد المسؤولون ان مبلغ 774 الف دولار سرق من الخزنة.

كما تم توزيع الاموال النقدية من على ظهر سيارة «بيك اب»، كما تم تخزين الاموال في اكياس غير محكمة الاغلاق في مكاتب الوزارات العراقية. وكشفت المذكرة ان مسؤولا تلقى مبلغ 6,75 مليون دولار نقدا، وطلب منه التخلص منها وانفاقها في اسبوع واحد قبل ان تتسلم الحكومة الانتقالية مسؤولية توزيع الاموال.

وتقول المذكرة انه منذ ايار (مايو) قامت سلطة التحالف المؤقتة بتوزيع 500 مليون دولار من اموال الدعم الامني ولم تحدد مصاريفها. ويتوصل التقرير الى نتيجة مفادها ان الكثير من الاموال هذه ضاعت من خلال الفساد والتبذير.

واشارت الى ان آلاف الموظفين غير الموجودين اصلا «اشباح» كانوا يتلقون شيكات بالوف الدولارات من الوزارات المختلفة، مشيرا الى ان هذه الاموال قد تكون اسهمت في ثراء المقاتلين الذين يواجهون القوات الامريكية وعصابات الاجرام. ويقول ستيوارت بوين، المفتش الخاص لاموال اعمار العراق ان 8.8 مليار دولار وزعت على الوزارات العراقية بدون الحصول على ضمانات حول كيفية انفاقها. ولكنه يعتقد الآن ان غياب المحاسبة والشفافية ايضا شمل العشرين مليار دولار التي رصدتها الادارة الامريكية لمشاريع الاعمار.

ويشير التقرير الى ان عمليات الرقابة على الاموال التابعة للسلطة تم تقديمها الى شركة صغيرة تعمل من بيت مديرها في سان دييغو، ولم تقم هذه الشركة «نورث ستار كونسالتانت» بمهمة جيدة ولم تنفذ بنود العقد معها. ويعتقد بعض اعضاء اللجنة ان الادارة الامريكية لم تكن معنية بكيفية توزيع الاموال لانها ليست اموال دافعي الضرائب الامريكيين. وكان بول بريمر، الذي تحدث للجنة قائلا ان هذه الاموال تمت الى العراقيين وان سلطته تخلت عن صلاحياتها لتوزيعها نيابة عن العراقيين. وكان احد مستشاري بريمر قد قال لهيئة الاذاعة البريطانية انه لا يعرف اين ذهبت الاموال وكيف انفقت، مشيرا الى ان هذا امر ليس مهما، وعندما ابلغ ان الامر يتعلق بمليارات الدولارات، قال «من اموالهم، مليارات الدولارات من اموالهم، نعم، افهم، ما اقوله هل هذا يهم؟».

وكان بريمر قد اعترف امام اللجنة انه ارتكب اخطاء، ولكنه قال ان الاولوية التي كانت تواجهه هي تفعيل الاقتصاد وتوفير المال للعراقيين. وكان بريمر قد اتهم بالمحاباة وعدم الفاعلية، حيث اتخذ قرارات مثل اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي وهي قرارات تعتبر الآن مسؤولة عن العنف والدمار الذي يعيشه العراق. وكان بريمر قد اقر قائلا ان التخطيط الذي سبق الحرب لم يكن ملائما، ولكنه اكتفى بتحميل العراقيين المسؤولية باعتبارهم الذين كلفوا تطبيق قرارات سلطة الائتلاف الموقتة. ولكنه قال عن الاموال التي اختفت «لا اعرف شخصا واحدا امضى وقتا كافيا في العراق يعتقد انه كان من الممكن في ظل الظروف التي كنا نعمل فيها، فرض مراقبة دقيقة على كيفية استخدام الاموال التي وزعتها سلطة الائتلاف الموقتة على المسؤولين العراقيين».

ناشطة امريكية معارضة للحرب في العراق تقاطع وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس اثناء جلسة استماع في الكونغرس

تستعد للحصول على حقائب وزارية وتستبعد رجال الدين

تكتلات برلمانية عراقية جديدة ضد الطائفية

بغداد ـ «القدس العربي»:

تحاول كتلة برلمانية عراقية جديدة تم تشكيلها مؤخرا الحصول على حقائب وزارية في اطار التغيير الوزاري المحتمل الذي سيعلنه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قريبا، والخروج من نفق الفرز الطائفي الذي اتسمت به الكتل البرلمانية العراقية، في وقت تشير مصادر عليمة ان التوجهات الامريكية لاستراتيجية بوش الجديدة ربما تكون وراء ظهور تلك الكتل بحثا عن اطار علماني جديد من مجموعة الكتل النيابية لتغيير واقع الحياة السياسية في العراق التي اتسمت بابعاد طائفية وادت الى مزيد من التدهور الامني، ولا تخفي تلك المصادر من ان تكون التكتلات الجديدة التي بدات تظهر قد تمت بايحاء امريكي.

وتحاول الكتلة التي تشكلت من عدة كتل سياسية ممثلة بالبرلمان ان توحد نفسها لتشكل اداة ضغط في القرار العراقي بعد ان وصفت نفسها بانها بعيدة عن الطائفية والعنصرية، وتتكون الكتلة الجديدة من كتلتين منفلصتين من التوافق والائتلاف ومن المؤمل ان تعلنا عن توحدهما قريبا.

وتضم الكتلة الاولى التي يرعاها عبد مطلك الجبوري عضو البرلمان من كتلة التوافق 11 نائبا يمثلون التوافق وكتلة المصالحة والتحرير، وكتلة جبهة الحوار الوطني التي يقودها صالح المطلك، وكتلة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي وهي تضم اعضاء سنة، اما الكتلة الاخرى التي انبثقت عن الائتلاف وحملت اسم كتلة (التضامن) وتضم 15 عضوا فيقودها النائب قاسم داود الذي سبق وان شغل منصب وزير الامن الوطني في حكومة الدكتور اياد علاوي.

وتشير مصادر الى ان «كتلة (التضامن)، التي اتفق نحو 15 نائبا على تشكيلها لحد الآن، ستكون مفتوحة لمن يرغب الانضمام اليها والعمل وفق اهدافها المعلنة البعيدة عن الطائفية والمذهبية والتعصب القومي او الاثني».

واكدت ان «الكتلة الجديدة ستوافق على الانضمام للحكومة فيما لو وجهت لها الدعوة من رئيس الوزراء نوري المالكي ضمن التعديل الوزاري الذي ينوي القيام به واذا لم يتم ذلك فانها ستكون الى جانب المعارضة الديمقراطية وتسهم في تقديم المقترحات الناجعة للحكومة ومراقبة ادائها»، واكدت المصادر ان الكتلة الجديدة ستعمل على «دفع البرلمان الى اخذ دوره الحقيقي وتأسيس مشروع عقلاني يأخذ على عاتقه انقاذ العملية السياسية من التدهور الذي آلت اليه».

وتشكل لائحة الائتلاف الشيعي الموحد اغلبية في مجلس النواب العراقي (275 نائباً) باحتلالها 128 مقعدا، وجبهة التوافق السنية 44 مقعدا، والقائمة العراقية 25 مقعدا، وجبهة الحوار الوطني 11 مقعدا. ويحتل التحالف الكردستاني، الذي يتزعمه الرئيس العراقي جلال الطالباني 53 مقعدا، كما تحتل جبهة المصالحة والتحرير التي يتزعمها مشعان الجبوري، الذي رفع البرلمان الحصانة عنه اواخر العام الماضي بسبب اتهامات بالفساد المالي، ثلاثة مقاعد، اما المقاعد الاخرى فيحتلها مستقلون وممثلو قوائم عرقية او قومية صغيرة.

مخاوف عراقية من تصعيد بين واشنطن وطهران بشأن خطف الدبلوماسي الايراني

بغداد ـ «القدس العربي»:

توقعت مصادر سياسية عراقية ان تشهد الأزمة بين واشنطن وطهران على خلفية خطف الدبلوماسي الايراني في بغداد مؤخرا واعتقال خمسة آخرين في اربيل قبل شهر توترا كبيرا يمكن ان ينعكس على الوضع الامني العراقي ويدفع الى دفع ثمن كبير من دماء العراقيين.

واعتبرت المصادر ان هناك شكوك بدأت تثار في الاوساط الدبلوماسية الايرانية في بغداد وفي طهران من ان عملية خطف الدبلوماسي الايراني جلال شرفي ربما تكون تمت بالتنسيق بين القوات الامريكية وضباط مرتبطين بها من الجيش العراقي، فيما لم تفصح الحكومة العراقية حتى الآن عن نتائج التحقيق مع اربعة ضباط تم اعتقالهم على خلفية خطف الدبلوماسي الايراني، ويتخوف العراقيون من ان تكون هناك عمليات لي ذراع امريكية لايران في العراق ربما ستجعل طهران ترد بشكل غير مباشر عليها في العراق ما يدفع ثمنه العراقيون كما هو الحال.

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري قد اكد ان ما يصل الى 30 مسلحا يرتدون زي الجيش العراقي قد خطفوا جلال شرفي السكرتير الثاني في السفارة الايرانية يوم الاحد الماضي وان هناك تحقيقا مع ضباط اربعة لا تربطهم على ما يبدو صلة بالحكومة كانوا وراء الاختطاف لكنه لم يخض في تفاصيل.

وكان زيباري قد اعلن عن وجود ادلة واثباتات قوية حول القوة المسلحة التي اختطفت الدبلوماسي الايراني وقال «ستتوصل الحكومة الى من يتبع هؤلاء ومن اين يتلقون هذه الاوامر التي تضر بمصالح العراق الداخلية والخارجية».

وقال ان «السفارة الامريكية ببغداد والقوات المتعددة الجنسيات ليست لها علاقة بحادث اختطاف الدبلوماسي الايراني» وقال ان «الملف التحقيقي الذي اجرته وزارتا الدفاع والداخلية سيقدم اليوم الى رئيس الوزراء نوري المالكي لاتخاذ الاجراءات لاطلاق سراح الدبلوماسي الايراني المختطف».

لكن وكيل وزير الخارجية العراقي لبيد عباوي قال انهم نصحوا الدبلوماسيين باتخاذ «اقصى درجات الحيطة والحذر» و«بتحديد تحركاتهم والا يتم ذلك بشكل عشوائي بسبب الاوضاع الامنية المعروفة». وتابع «هذه الاجراءات تم اتخاذها منذ الحادث المؤسف الذي تعرض له الدبلوماسي المصري ايهاب الشريف العام الماضي وقمنا في حينها باستدعاء جميع الدبلوماسيين الاجانب والعرب بحضور وزير الداخلية ولكن، ومع الاسف، ان البعض لا يلتزم بهذه التوجيهات والبعض الآخر يعتمدون على حمايتهم الخاصة مما يجعلنا لا نتدخل في هذا الامر ان كانت هذه رغبتهم».

واكد انه لا يمتلك معلومات تفصيلية عن جوانب عمليات التحقيق، التي وصفها بـ«السرية» ولكنه تمنى ان «تثمر الجهود التي تبذلها الجهات الامنية عن نتائج ايجابية لضمان اطلاق سراح الدبلوماسي الايراني المختطف».

الجبوري: لا نية لاستبدال المشهداني وقرارات كركوك في غير وقتها

بغداد «القدس العربي»:

نفى الناطق الرسمي باسم جبهة التوافق السنية سليم عبد الله الجبوري وجود اي نية لدى الكتل البرلمانية لاستبدال رئيس مجلس النواب محمود المشهداني وترشيح شخص آخر من الجبهة بدلا عنه، باعتبار ان هذا المنصب من حصتها ضمن المناصب السيادية. واكد الجبوري، ان «الجبهة ستقف ضد اي مشروع من هذا النوع إذا ما اثير بشكل رسمي لان المشهداني سيبقى مرشحنا لهذا الموقع ولا توجد دواع، ايا كان نوعها، لاستبداله كما لا يوجد لدينا اي مرشح بديل عنه». ولكنه لم يخف ان «هذا الموضوع تم طرحه بين عدد من الاعضاء قبل نحو اسبوع لغرض الإثارة ليس إلا».

وفيما يختص بالقرارات التي اصدرتها لجنة تطبيع الاوضاع في كركوك بخصوص ترحيل العرب عن المدينة، اوضح الناطق باسم جبهة التوافق ان «الجبهة تحترم الأسس القانونية والدستورية لحل جميع المشاكل العالقة، ولكن ما صدر بصدد هذه المسألة جاء في ظروف غير مناسبة، وكنا نتمنى ان نحل مشاكلنا الامنية اولا حتى لا نوجد مشاكل جديدة تعقد الامور مع إقرارنا بوجوب احترام الاتفاقيات التي تجري بهذا الشأن». واستطرد «كان من الاجدر ان يتم إصدار مثل هذه القرارات والتوصيات بعد الانتهاء من التعديل الدستوري». وحول هذة القضية بالذات، قال الجبوري إن «هيئة التعديلات الدستورية في مجلس النواب، التي انا احد اعضائها، قد توصلت إلى مناقشة جملة قضايا سياسية من بينها مسألة كركوك بعد ان قدمت جميع الكتل والاطراف مقترحاتها بشأن هذه التعديلات». واكد ان «التعديلات المعنية احيلت إلى اللجان الفرعية المنبثقة عنها وهي اللجنة السياسية واللجنة التكميلية ولجنة الصياغة والتي من المقرر إنجاز معظم مهامها نهاية شهر آذار/مارس المقبل»، ولكنه استبعد حدوث تغييرات جوهرية في المواد المراد تعديلها.

ممثل بارزاني في لجنة كركوك: ليست هناك حلول بديلة عن المادة 140

السليمانية ـ «القدس العربي»:

قال قادر عزيز الممثل الشخصي للبارزاني في اللجنة العليا للتطبيع، حول تناقض موقف التيار الصدري من مسألة كركوك، والذي زار وفد قيادي منه كردستان مؤخرا، للقاء الزعيم الكردي مسعود بارزاني بهدف تدشين العلاقات مع الاكراد، ومن ثم التوقيع في المؤتمر الرابع المنعقد في كركوك قبل ايام، على بيان يدعو إلى تأجيل التطبيع، إن «التيار الصدري ليس حزبا سياسيا، بل يتشكل من مجموعة تطرح عشرات المواقف، التي تتناقض حتى فيما بين اعضائها، وهذة المجموعة لها علاقات مع الاكراد في إطار العمل البرلماني والحكومة العراقية».

واضاف ان «وفدا منهم جاء إلى كردستان لطلب عقد علاقات مع الشعب الكردي، وهذا امر مرحب به من قبلنا، فنحن نحاول من جهتنا إبعاد هذا التيار عن اعمال العنف، ومعاداة تنفيذ المادة 140 من الدستور».

«إن هذا الدستور كما اكدت مرارا، مصوت عليه من قبل العراقيين، وجميع الهيئات الرئاسية والبرلمانية والحكومية والقضائيه، مؤسسة وفقا لمبادئ ونصوص هذا الدستور، لذلك ليست هناك حلول وسطية في هذا المجال، فالمادة 140 ملزمة التنفيذ بما فيها المواعيد المحددة، فإما التنفيذ او عدم التنفيذ، ويبدو ان تغيير او تعديل بعض مواد الدستور ليس سهلا كما قد يتصور البعض، لان تصويت ثلاث محافظات كردستان على اي تعديل دستوري، هو الذي سيحسم ويحدد مصير اي تغييرات دستورية، وهذه المحافظات لها الحق الدستوري في رفض اية تعديلات جذرية على الدستور.

ثم قال قادر عزيز «نعتقد ان من يدعو إلى تأجيل تنفيذ المادة، يدرك مسبقا ان اي استفتاء يجري سيكون لصالح الاكراد بالطبع، لانهم يشكلون اغلبية سكان المحافظة، لذلك فهم يبذلون جهودا مضنية لمنع حدوث ذلك في الوقت الراهن، ويبحثون عن فرصة تحسن اوضاعهم في السنوات القادمة، ليتراجعوا عن كل التزاماتهم تجاه هذه المسألة بالذات».

وفي ختام لقائه يعتقد القيادي الكردي انه ليست هناك بدائل اخرى عن تنفيذ المادة 140، ويقول «المادة دستورية ويجب تنفيذها في إطارها الطبيعي وهو الدستور، بل إنها ادرجت ضمن برنامج حكومة نوري المالكي، وحدد موعد تطبيقها، واي دعوة لتأجيلها لا تجدي ولا تنفع، لانها ستفشل حال طرحها على الاستفتاء، باستخدام المحافظات الثلاث حق الفيتو عليها، لذا فمن الافضل الإسراع بتنفيذها خدمة لمصالح جميع الفئات السياسية والعرقية في المدينة».

الحزب الإسلامي يطالب بتطهير قوات الامن من الميليشيات

بغداد ـ «القدس العربي»:

طالب المكتب السياسي للحزب الاسلامي العراقي الخميس حكومة المالكي بوضع حد لتصرفات الميليشيات المسلحة المتخفية بزي القوات الامنية الحكومية وتنفذ اعمال عنف وتهجير وسرقات في عدد من ضواحي بغداد.

وقال البيان «والأدهى من ذلك كله هو تصاعد هجوم الميليشيات على الاحياء السكنية في منطقة حي العامل وتهجير العوائل وحرق المنازل وسرقتها ورفع الاعلام فوق جامع الاقطاب الاربعة ، وكذلك الهجوم على حي الجهاد» .

واوضح بيان الحزب «إن هذه الميليشيات هي من القوات الامنية «العراقية» التابعة للمغاوير ولحفظ النظام وغيرها، فعندما تاتي القوات الامريكية يقومون بارتداء الزي الرسمي وعندما يكونون في مأمن فإنهم يعودون إلى طبيعتهم المليشيوية ويداهمون العوائل الآمنة ويهجّرونهم ويحرقون بيوتهم» .

وحذر البيان الحكومة من «ان هذا التصعيد الخطير في وقت إعلان الخطة الامنية الجديدة والتي يفترض بها ان تحسّن الوضع الامني في بغداد من شأنه ان يزيد الوضع الامني تعقيداً ويستمر العنف في التصاعد» .

من جهته قال مصدر في وزارة الصحة ان قوات امريكية اعتقلت وكيل وزارة الصحة (حاكم الزاملي)، المحسوب على التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر المتهم مع تيار الحكيم بالضلوع في جرائم تطهير ضد السنة في بغداد، وقال شهود عيان ان القوات الامريكية داهمت مبنى للوزارة في وسط العاصمة بغداد الخميس والقت القبض على الزاملي.

وقال الجيش الامريكي الخميس ان الزاملي اعتقل بشأن اتهامات بأنه كان شخصية محورية في تسلل افراد الميليشيات الى الوزارة.

وثيقة قضائية حذرت المالكي من عدم قانونية إعدام صدام

بغداد ـ «القدس العربي»:

حذرت وثيقة حصلت عليها «القدس العربي» صادرة من مجلس القضاء الاعلى إلى نوري المالكي ويحذره من عدم القانونية واللادستورية.. عن إعدام كل من الرئيس العراقي صدام حسين وبرزان التكريتي وعواد البندر، نظرا لعدم اكتمال الإجراءات القانونية.

والمثير ان كتاب المجلس وجه للمالكي قبل تنفيذ الاعدام وحذره من «عدم قانونيته وغير دستوريته» لكن الاخير ضرب عرض الحائط به، ووقع القرار.

وفي ما يلي نص الوثيقة:

جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى
مكتب رئيس المجلس
العدد/545/مكتب/006
التاريخ /2006/12/28
(سري وشخصي)
الى/ السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

كتابكم ق 4226/4/4 في 2006/12/27 بخصوص وجهة نظرنا من الناحية القانونية لاعدام كل من المتهمين صدام حسين وبرزان ابراهيم وعواد البندر، يجب ان يعرض الامر على هيئة الرئاسة والمصادقة عليه بالاجماع قبل تنفيذ الحكم والا سوف يكون التنفيذ غير قانوني وغير دستوري.

مع فائق التقدير
مدحت المحمود
رئيس مجلس القضاء الاعلى
2006/12/28
نسخة الى / وزارة العدل/ مكتب معالي الوزير المحترم
رئاسة الادعاء العام

مصرع نحو 56 وجرح العشرات في أعمال عنف في العراق

■ بغداد ـ يو بي آي: لقي ما لا يقل عن 56 عراقيا مصرعهم فيما أصيب عشرات آخرون بجروح في أعمال عنف متفرقة وقعت في عدد من المناطق العراقية، بينها بلدة عامرية الفلوجه التي تعرضت الى قصف جوي أسفر عن مصرع 13 شخصا وإصابة عدد آخر بجروح.

وقالت التقارير إن حصيلة القتلى والجرحى في عامرية الفلوجة أولية، وأنه يشتبه في أن من سقطوا لهم صلة «بتنظيمات مسلحة مناوئة للوجود العسكري الامريكي في العراق».

من ناحية أخرى، قال مصدر امني عراقي ان طائرات مروحية أمريكية قصفت امس الخميس احد الدور السكنية جنوبي مدينة الفلوجة التابعة لمحافظة الانبار غربي بغداد، ما أدى إلى مقتل مدني عراقي وجرح أربعة آخرين بينهم امرأة وطفل.

وأضاف المصدر أن طائرات مروحية أمريكية قصفت عند «الساعة العاشرة من صباح اليوم (امس) داراًسكنية في منطقة الدولاب في قرية زوبع جنوبي الفلوجة ما أدى إلى تدمير الدار بالكامل وقتل مدني عراقي وجرح أربعة آخرين بينهم امرأة وطفل».

وفي بلدة العزيزية التابعة لمحافظة واسط الواقعة إلى الجنوب من بغداد، أسفر انفجار سيارة مفخخة في سوق شعبي لبيع الأسماك والخضار عن مصرع 17 شخصا على الأقل وإصابة نحو 50 آخرين بجروح.

وأفادت مصادر محلية أن الشرطة فرضت حظراًللتجول على البلدة على خلفية هذا الانفجار، كما تم إرسال تعزيزات أمنية إلى البلدة التي تعد من البلدات الهادئة امنيا ونادرا ما شهدت أعمال عنف في السابق.

وفي بعقوبه قالت الشرطة العراقية إن خمسة مدنيين لقوا مصرعهم امس خلال هجوم شنه مسلحون على طريق رئيسي شمالي بعقوبة.

وأضافت «ان الاشخاص الخمسة، جميعهم من المدنيين، لقوا مصرعهم بنيران مسلحين استهدفت سيارتهم في أحد الأحياء السكنية شمالي مدينة بعقوبة».

وفي الموصل، شمال العراق، قالت الشرطة إن اثنين من عناصرها لقوا مصرعهم بنيران مسلحين مجهولين كانوا يستقلون سيارة.

من جانب آخر، أعلن مصدر في الشرطة العراقية امس عن إصابة اربعة من العاملين في مطابع صحيفة «الصباح الجديد» العراقية اليومية المستقله جراء سقوط قذيفتي هاون عليها .

وقال المصدر إنه «سقطت قذيفتا هاون عيار 120 ميليمتراً على مبنى مطابع صحيفة «الصباح الجديد» اليومية المستقلة اليوم (امس) ما أدى إلى إصابة أربعة من العاملين بجروح طفيفة نقلوا على اثرها الى المستشفى».

دبلوماسيون عراقيون يطلبون اللجوء السياسي في أستراليا

■ ملبورن ـ يو بي آي: تقدّم ثلاثة ديبلوماسيين عراقيين بطلب اللجوء السياسي إلى استراليا بعد أن استدعتهم الحكومة العراقية إلى بغداد وطلبت تجريدهم من وضعهم الديبلوماسي.

وقال ناطق باسم وزارة الخارجية والتجارة الأسترالية لصحيفة «ذي أستراليان»: «لقد اكتملت طلبات الموظفين العراقيين الثلاثة وتم وقف العمل بحصانتهم الديبلوماسية».

وأضاف «ما نعلمه هو أن هؤلاء الموظفين الثلاثة وأفراد عائلاتهم تقدموا بطلبات رسمية من خلال القنوات الطبيعية للحصول على تأشيرات للبقاء في أستراليا».

وقد تم التعريف عن هوية الديبلوماسيين الثلاثة على أنهم الجنرال صباح الكريم زيبون فريحي والعقيد كمال اسكندر وعلاء العامري.

وكان المكتب الذي يعمل فيه الديبلوماسيون الثلاثة في السفارة العراقية في كانبيرا قد أغلق من قبل الحكومة العراقية وتم استدعاؤهم إلى بغداد.

وأشارت الصحيفة إلى أن عائلة اسكندر تنتمي إلى الطائفة المسيحية وأنهم قد يتعرضون لخطر جسدي مباشر إذا عادوا إلى العراق. كما يعتقد أن العقيد قد يواجه خطراًكبيراًأيضا كونه أحد ضباط القوات الجوية العراقية السابق وعمل كطيار حربي.

وأضاف تقرير الصحيفة أن الديبلوماسيين العراقيين يواجهون عادة خطر الخطف والمطالبة بفدية لإطلاقهم عند عودتهم إلى العراق.

مسلحون يقتلون 14 شخصا من عائلة واحدة في العراق

■ بغداد ـ رويترز: قالت الشرطة ان مسلحين قتلوا 14 رجلا من عائلة عربية سنية امس الخميس بعد أن اقتحموا منزلين متجاورين شمالى بغداد وفصلوا الرجال عن النساء والاطفال. وقالت الشرطة ان رجلا آخر نجا من الموت رغم اطلاق النار عليه ست مرات لكنه يرقد في المستشفى في حالة خطيرة. وهاجم مسلحون في سيارتين منزلين في قرية رفيعات التي تسكنها أغلبية سنية وتقع قرب بلدة بلد على بعد 80 كيلومترا شمالي بغداد صباح امس الخميس.

وشهدت المنطقة تصاعدا للعنف الطائفي في الشهور الاخيرة. وقالت الشرطة ان المسلحين اقتادوا جميع الرجال الى الخارج ثم صفوهم وأطلقوا النار عليهم من أسلحة آلية. وكان الضحايا جدا وأبناءه وأحفاده وكلهم بالغون.

ونفذت من قبل مذابح مماثلة ضد عائلات بأكملها منذ أدى تفجير مزار شيعي في شباط/ فبراير 2006 الى أعمال عنف طائفية راح ضحيتها عشرات الالاف من العراقيين وأثارت المخاوف من انزلاق العراق الى حرب أهلية شاملة.

جندي عراق بالقرب من مستشفى الكندي ببغداد امس